رأي المراجع الخارجي وأساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج
للقوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

External auditor's opinion and Disclaimer of conclusion
for financial position as at 31 December 2019

الإمتناع عن إبداء الرأي

لقد تعاقدنا على مراجعة القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي – ثمار) (شركة مساهمة سعودية) (الشركة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والتفسيرات الأخرى.

ولم نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة بسبب أهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا، حيث لم نتمكن من الحصول على مايكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي:

١-لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة، ولذلك لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الإفتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩م ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الارصدة الإفتتاحية للشركة، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال سنة ٢٠١٩م والارصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

٢-لم تقم إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية والايضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وفقاً لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث يتضح من القوائم المالية والايضاحات المتممة لها عدم ادراج العديد من الايضاحات التفصيلية الهامة وعلى سبيل المثال ما يلي:

- لم يتم الافصاح عن المكونات التفصيلية لبند ممتلكات والات ومعدات.
- لم يتم الافصاح عن مكونات اعمار الديون الخاصة بالذمم المدينة التجارية.
- لم يتم الافصاح عن مكونات بنود قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.
- لم يتم الافصاح بشكل كافي عن التعاملات التفصيلية مع الأطراف ذات علاقة.
- لم يتم الافصاح عن البيانات التفصيلية للقروض.
- لم يتم الافصاح عن البيانات التفصيلية للإلتزامات المحتملة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٣-تم تعييننا كمراجعي حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد الخزينة البالغ رصيدها المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٩٣١ ٨٥ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة النقدية بالصندوق.

٤-تم تعييننا كمراجعي حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد المخزون ، كما لم يتم موافاتنا بمحاضر الجرد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وكشوف التقييم وبطاقات الصنف ويبلغ رصيده المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ مبلغ ٩٢٥ ٧٦٠ ٣ ريال سعودي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٥-لم يتم موافاتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وتبلغ الارصدة الدفترية لكل من البنوك الجارية المدينة والقروض الدائنة المستحقة على الشركة لصالح البنوك وفقاً لدفاتر الشركة فى ذات التاريخ على التوالى مبلغ ٣٧٨ ٧٢٣ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض.

٦-لم يتم موافاتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) والبالغ قيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٧١٤ ٨٨١ ١٦ ريال سعودي نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الإستردادية لها.

٧-إن سجل الممتلكات والألات والمعدات الذي تم موافاتنا به لايوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء(المباني – التجهيزات) البالغ صافي تكلفتهما الدفترية على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٧٧٨ ٢٦٤ ٢٠ ريال سعودي ، ومبلغ ٧١٤ ٧٧٩ ٢ ريال سعودي ، كما لم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والالات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة وكذلك في نهاية السنة المالية الحالية ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما.

٨-قامت إدارة الشركة بإستبعاد بعض بنود الممتلكات والآلات والمعدات والبالغ تكلفتها ٠٠٨ ٣٩٢ ١٤ ريال سعودي وبصافي قيمة دفترية ١٧٤ ٠٤١ ١ ريال سعودي والاعتراف بصافي القيمة الدفترية كمصروف استهلاك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و لم يتضح لنا آلية وإجراءات إستبعاد تلك الممتلكات والألات والمعدات وصحة إحتساب الأرباح والخسائر المالية الناتجة عن ذلك الإستبعاد ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٩-لم يتم موافاتنا بكشوفات الحساب التحليلية لأرصدة الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ والمستندات المؤيدة لها كما في ٠١ يناير ٢٠١٩م والبالغة قيمتها ٣٦٠ ٤٤٧ ١٧ ريال سعودي، حيث قامت إدارة الشركة بتسوية الرصيد بالكامل خلال السنة الحالية وذلك بتحويل ونقل رصيد بمبلغ ٢٤٥ ٣٢٢ ٢ ريال سعودي إلى شركة أسواق ثمار ووسمي (شركة زميلة تحت التصفية) وتسجيل مبلغ ١١٥ ١٢٥ ١٥ ريال سعودي كخسائر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) . ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٠- لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها (بند استثمارات فى شركات زميلة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٢٥٨ ٩٢٠ ريال سعودي (دائن ، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار). كما لم نوافى بالمصادقات على هذه الاستثمارات فى ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود وإكتمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١١- لم يتم موافاتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والبالغ قيمتها الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٠٥٦ ٥١٢ ١٦ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة حيث معظم ارصدة تلك الذمم متوقفة من عدة سنوات وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٦٧٦ ١٣٢ ٨ ريال سعودي خلال السنة وبلغ رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال وتقييم هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٢- بلغ الرصيد المدين لبند المستحق على الأطراف ذات العلاقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ١١٠ ١٠٦ ٨٧ ريال سعودي ، ولم يتم موافاتنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف وهم كلاً من شركة أسواق ثمار ووسمي وشركة ثمار الطازجة والبالغ أرصدتهما المدينة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٨٣٠ ٠٠١ ٦١ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي ، كما انه لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة وأكتفت الشركة فقط بتكوين مخصص بكامل الرصيد المستحق على شركة ثمار الطازجة بمبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودى ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٣- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتأمين خطابات الضمان البالغ رصيدها المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي. كما لم نوافى بالمصادقات البنكية الخاصة بها في ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد.

١٤- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لرصيد دفعة مقدمة لأحد الموردين رصيدها المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٢٠٩ ٣٠٢ ١١ ريال سعودي وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال السنة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (٢٠) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعي فيها بالمطالبة بمبلغ ٧٧٤ ٣٩٨ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق مثبت لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٥- لم يتم موافاتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والبالغة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٢٢ ٤٠٧ ٢٩٣ ريال سعودي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٦- لم يقم البنك بإيداع مبلغ ٤٦٨ ١٤١ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يتمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال السنة ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الآخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد.

١٧- تتضمن الأرصدة المدينة الآخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٤ ٩٥٠ ١٦١ ريال سعودي مسجل تحت حساب محكمة التنفيذ بالرياض والمتمثل (وفقاً لإفادة الشركة) في قيام المحكمة بالحجز على الحسابات البنكية للشركة وسحب مبالغ متعلقة بتنفيذ أحكام قضائية على الشركة. ولم يتم موافاتنا بالمستندات الكافية المؤيدة لذلك. ولم تقم الشركة بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجه عن تلك القضايا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد وأثره على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٨- لم يتم موافاتنا بالمصادقة على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة البالغ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٨٦٨ ٥٢٨ ريال سعودي مع الأخذ فى الإعتبار ما ورد فى فقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٩- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الآخرى البالغ رصيدها الدائن في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٠٥٨ ٤٧٨ ٧ ريال سعودي. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد.

٢٠- لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م أيضاً دون الاستعانة بخبير اكتواري) ، كما أنه لم نوافى بالمستندات المؤيدة لإحتساب مخصص نهاية الخدمة المسجل بدفاتر الشركة. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة إلتزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢١- لم يتم موافاتنا بالموقف الزكوي الحالي للشركة مع المستندات المؤيدة له ويبلغ رصيد مخصص الزكاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٧٦ ٤٣٨ ١٢ ريال سعودي كما لم يتم موافاتنا بأساس إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩م ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد ومدى وجود التزامات زكوية محتملة وأثر ذلك على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٢- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص فواتير ومستندات المبيعات المدرجة ضمن إيرادات النشاط و البالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩م مبلغ ٣٣٢ ٨٨٧ ٤١ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكتمال إيرادات النشاط.

٢٣- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص فواتير ومستندات المشتريات المدرجة ضمن تكلفة النشاط و البالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩م مبلغ ٢٨٦ ٤٤٣ ٤١ ريال سعودي كما لم يتم موافاتنا أيضاً بمعادلة تكلفة البضاعة المباعة، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ورقم (٤) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكتمال تكلفة النشاط.

٢٤- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص مسيرات الرواتب والأجور والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩م مبلغ ١٢٤ ٢١٩ ٦ ريال سعودي والمدرجة ضمن بنود مصروفات البيع والتسويق والمصرفات العمومية والإدارية. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكتمال تلك المصروفات.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

٢٥- لم تقم إدارة الشـــركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) – عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ٠١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار.

٢٦- قامت إدارة الشركة وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (١٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالتعديل على الأرصدة الإفتتاحية الخاصة ببند الممتلكات والالات والمعدات وبند الأرباح المبقاه وكان صافي تأثير تلك التعديلات إنخفاض في قيمة الممتلكات والالات والمعدات بمبلغ ٧٢٣ ١١٩ ٦ ريال سعودي وإنخفاض في الارباح المبقاة بمبلغ ٧٢٣ ١١٩ ٦ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تلك التعديلات و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٧- تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاحات أرقام (٢٠) و(٢٢) و (٢٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد توقفت الشركة عن مزاولة نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والإلتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال هذه السنة اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور آخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والمبالغ المدرجة بالقوائم المالية للسنة الحالية.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (٢١) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٠٠٨ ٧٣٥ ٥٦ ريال سعودي وخسائر متراكمة بمبلغ ٦٤٩ ٨١٥ ٥٤ ريال سعودي ذات التاريخ بنسبة ٥٤,٨٢% من رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للما رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه – وفقاً لأحكام النظام – وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام.

For the External auditor's opinion and Disclaimer of conclusion for financial position as at 31 December 2019, please refer to detailed Reports and statements in Tadawul website later on.